الحياة
AL HAYAT
تجريبي

# النفايات في لبنان... أزمة «راوح مكانك» وتجاهل لحلول علمية

الخميس، ٢٣ يوليو/ تموز ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الورقية – دولي

بيروت – فيرونيك أبو غزالة
آخر تحديث: الخميس، ٢٣ يوليو/ تموز ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

**إنها الأزمة «الأزلية» في لبنان. سنة بعد أخرى تتفاقم ويتزايد خطرها على اللبنانيين من الناحية الصحّية والبيئية، فيما يبدو حلّها فعلاً مستعصياً على صانعي القرار على رغم وجود مشاريع مقترحة عدة.**

**إنّها أزمة النفايات في لبنان التي تدور حول نفسها منذ سنوات طويلة، وتؤدي إلى نزاعات ومشكلات مناطقية واعتصامات وتظاهرات متلاحقة مع ما تسبّبه من مشكلات صحّية لكل من يسكن في محيط المحارق والمكبّات (760 مكباً) والمطامر غير الصحّية أيضاً، من دون أن ننسى المساحات المشاعة التي تُرمى فيها النفايات من دون حسيب أو رقيب.**

**وبالأرقام، فإن كل فرد في لبنان ينتج يومياً نحو كيلوغرام من النفايات، ما يعني أن الكمية الإجمالية تصل في اليوم الواحد إلى ٤ آلاف طن أي 1,381 مليون طن سنوياً، وذلك بحسب دليل الإرشاد لإدارة متكاملة للنفايات الصلبة في لبنان الصادر عن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بدعم من الإتحاد الاوروبي.**

**ومن الأرقام اللافتة أن المواد العضوية تشكّل ٥١ في المئة من إجمالي النفايات، فيما ١٧ في المئة من الكرتون (الورق المقوى) و١٠ في المئة بلاستيك و٩ في المئة زجاج إضافة إلى حديد، ثياب ونفايات أخرى. أما النسب الخاصة بطرق معالجة النفايات فهي التي تعكس الواقع المرير الذي يعاني منه اللبنانيون، فـ٤٨ في المئة من النفايات تنقل إلى مطامر صحية، وتصل النسبة في المكبات العشوائية إلى ٣٦ في المئة، فيما نسبة إعادة التدوير هي ٨ في المئة فقط، وكذلك الأمر بالنسبة للتسبيخ أو ما يُعرف بالتخمير الهوائي للمواد العضوية.**

## إقفال... مناقصات... ولا تصدير

**تظهر هذه النسب عمق الأزمة، فالمواد العضوية التي تشكل النسبة الأكبر من النفايات لا تخضع للتسبيخ بالكمية الكافية، وكذلك الأمر بالنسبة للمواد القابلة لإعادة التدوير، فيما يُلجأ إلى المطامر التي تعتبر الطريقة الأقل كلفة للتخلّص من النفايات أو المكبات العشوائية الأكثر ضرراً على الصحة**

والبيئة. وسنة بعد أخرى تتفاقم المشكلة مع تجاوز القدرة الإستيعابية للمطامر وعدم مراعاة الشروط الصحية فيها وإتساع رقعة المكبات التي لا تستولي على الأراضي وتهدد البيئة فحسب، بل تُعتبر المسبب الرئيس لأمراض عدة.

وهذه هي الحال التي وصل اليها لبنان اليوم، فالأزمة باتت على أشدّها بعدما نجح التحرّك الشعبي والمدني في إقفال مطمر الناعمة – عين درافيل، الذي كان من المقرر إقفاله في آب (أغسطس) ٢٠١٠، وهو ظلّ مفتوحاً ليستقبل 3 آلاف طن من النفايات. وحاول وزير البيئة محمد المشنوق أن يقنع الأهالي بخفض الكمية إلى ٦٠٠ طن إلى حين الإنتهاء من مناقصات إدارة النفايات المنزلية الصلبة في مختلف المناطق، إلا أنّ ذلك لاقى إعتراضاً شديداً، خصوصاً أنّ أي شركة لم تتقدّم بعد لمناقصة منطقة بيروت بسبب غياب المطمر البديل عن الناعمة، ما يعني أن الامور إلى مماطلة أكثر فأكثر.

ويؤكد مختار عين درافيل جوزيف أبي سليمان في هذا السياق أن الدولة تعاملت مع البلدة لسنوات طويلة كمكب لنفايات لبنان، وبقي الحكم المبرم بإبقاء المطمر «القاتل» قائماً. إلا ان الضغوط لن تؤثر بعد اليوم على سكان المنطقة الذين إستطاعوا اقفال المطمر بسواعدهم. فيما يلفت رئيس إتحاد بلديات الغرب الأعلى وليد بوحرب ألى أن رؤساء بلديات المنطقة داعمين في شكل كامل للأهالي في تحركاتهم وفي أي قرار يتخذونه، وإن الاتحاد سيواجه المشكلة بعدما أقفل المطمر.

وإزاء التفتيش عن بديل لمطمر الناعمة واقتراح «تسفير» النفايات، نفى الوزير المشنوق ورئيس بلدية بيروت بلال حمد ما روّج عن تصديرها إلى الخارج. كما أن نقلها إلى مكب سرار في عكار (شمال) خيار يزيد الكلفة بسبب بُعد المسافة. وطلب المشنوق من البلديات التعاون لتجاوز الأزمة الحرجة.

أما في بلديات قرى جبل لبنان وبلداته فتجمع النفايات في عقارات موقتة أو في مكبات تقترحها الوزارة كبرج حمود أو حبالين. ولكن في حبالين أيضاً، نشط الأهالي لمنع تحويل المكب إلى مطمر بديل للناعمة ورفضت فعاليات برج حمود إعادة فتح المطمر، الذي يشكّل تلة على ساحل بيروت الشمالي، ما يعني أن الازمة تدور في حلقة مفرغة بما أن الحل لا يزال بالنسبة لصانعي القرار نقل المشكلة من منطقة إلى أخرى.

## حلول عملية

حين تُطرح أزمة النفايات في لبنان، تبدو وكأنها مشكلة مستعصية ولا حلّ لها أبداً إلا المماطلة والتأجيل المستمر. والحقيقة هي العكس تماماً، فهناك حلول عملية يمكن تطبيقها وتخلّص المناطق اللبنانية من حلقة تراكم النفايات المفرغة.

ففي منطقة عرمون التي يوجد ضمنها مطمر الناعمة، يقول الناشط البيئي زياد المهتار من تجمع «كفانا نفايات» أنّ هناك مشروعاً للفرز قدّم لبلدية عرمون وتبناه رئيسها فضيل الجوهري، وهو يساهم في حلّ الأزمة بسهولة ويؤمّن فرص عمل لأبناء المناطق. وهناك مشاريع أخرى منها ما عرضه رئيس جمعية الصناعيين نعمت إفرام من حلّ يتمثل بتحويل نفايات لبنان إلى طاقة، حيث تُنشأ وحدات تحوّل النفايات الصلبة إلى طاقة كهربائية من دون أي إنبعاثات ملوّثة. وبحسب إفرام، فإن لبنان يمتلك التكنولوجيا والخبرات الكافية لتحقيق هذا المشروع علماً أن كل ٥ آلاف طن من النفايات تؤدي إلى إنتاج نحو ١٠٠ ميغاوات كهرباء. وفكرة تحويل النفايات الى طاقة معتمدة في بلدان عدة، إلا إن كل ما تحتاجه في لبنان هو دعم حكومي لإنشاء الوحدات بدل إنفاق الأموال على حلول غير مجدية.

وبالنسبة لمنطقة بيروت وضواحيها، التي تشكّل محوراً أساسياً للأزمة المستجدة، فقد إقترحت الحركة البيئية اللبنانية التي تضم ٦١ جمعية إعتماد خطة تشمل: إنشاء مراكز فرز وترحيل في كل بلدية أو تجمّع بلديات للنفايات غير العضوية (٣٠ في المئة)، إستملاك مقالع أو مرامل مقفلة وتخصيصها لإستقبال النفايات العضوية لتسبيخها (٦٠ في المئة) والعوادم لتخزينها (١٠ في المئة). وذلك يتكامل مع تشجيع المواطنين على الفرز من المصدر لتسهيل المعالجة ودعم قطاع صناعات التدوير.

ويملك خبراء وناشــطون بيئيون حلولاً صحية وصديقة للبيئة متنوعة يمكن أن تحلّ المشــكلة نهائياً، ولكن هل من يسمعهم من صنّاع القرار؟